



T.C.
TİCARET BAKANLIĞI
İhracat Genel Müdürlüğü

Sayı : E-68460249-724.01.99-00079619055
Konu : Mısır'da İthalatta Akreditif Kullanılması.

DAĞITIM YERLERİNE

İlgi : 21.02.2022 tarihli ve E-52229414-499-00072088775 sayılı yazımız

İlgi'de kayıtlı yazımızda Kahire Ticaret Müşavirliğimizce gönderilen bir yazıya atfen Mısır'ın ithalatta akreditif zorunluluğu uygulaması hakkında bilgi verilmiş olup bu defa anılan Müşavirliğimiz tarafından iletilen yeni bir yazıda akreditif uygulamasına gönderme yapılarak Mısır'ın finansman açığını kapatmak amacıyla körfez ülkeleri başta olmak üzere uluslararası kuruluşlardan fon temin etme yoluna başvurulduğu ve 23/10/2022 tarihinde medya ve uluslararası ortama açık bir şekilde "Büyük İktisat Kongresi" nin düzenlendiği bildirilmiştir.

Toplantı akabinde Mısır Hükümeti tarafından IMF ile anlaşmaya varıldığına duyurulduğu, toplam 9 milyar ABD Doları tutarındaki anlaşmanın akıbetine IMF yönetimince karar verileceği, anlaşmanın duyurulmasından hemen önce ise akreditif uygulamasının tedricen kaldırılacağı ve kurda serbestleşmeye gidileceği duyurulmuş olup sonrasında ABD Doları ve AVRO kurunun artış gösterdiği ve faizin iki baz puan yükseldiği bildirilmiştir.

Diğer taraftan, Merkez Bankası'na akreditif uygulamasının Aralık 2022 itibariyle tamamen kaldırılacağı belirtilmiş (Ek 1), istisna olarak daha önce 5.000 ABD Doları olarak açıklanan meblağın 500.000 ABD Doları'na (Ek 2, kitapçığın son sayfasındaki 50. sorunun karşısındaki 4. istisna) çıkarıldığı ancak döviz açığının sürmesi ve temel emtianın halka sağlanması gibi sebeplerden dolayı akreditifin kaldırılacak olsa bile Mısırlı firmaların ithalata yönelik döviz temin etmelerinin zaman almaya devam edeceği dolayısıyla ihracatçı firmalarımızın işlemlerini yaparken ödemelerini garantiye almalarının önem arz ettiği vurgulanmıştır.

Gelişmeler hakkında Mısır'la iş yapan üyelerinizin haberdar edilmesinin faydalı olacağı değerlendirilmektedir.

Bilgileri ve gereğini rica ederim.

Özge AKKIZ
Bakan a.
Daire Başkanı

Bu belge güvenli elektronik imza ile imzalanmıştır.

Belge Doğrulama Kodu: 0420B6BA-DBD3-49E6-BEA0-43D8559F1680

<https://www.turkiye.gov.tr/ticaret-bakanligi-ebys>

Adres: T.C.Ticaret Bakanlığı İhracat Genel Müdürlüğü Söğütözü Mah.2176

Sk. No:63 06530 Çankaya/Ankara

Telefon No: 3122048618 Faks No: 3122048632

e-Posta: katars@ticaret.gov.tr

İnternet Adresi: www.ticaret.gov.tr

KEP Adresi:

Ayrıntılı bilgi için:

Sariye KATAR

Tekniker

Telefon No: 3122048618





October 27th, 2022

Press Release

The global economy faced multiple shocks and challenges, the likes of which have not been seen in years. Recently, global markets have been subject to the COVID-19 pandemic that put the world on lockdown, followed by the Russo-Ukraine conflict, which had dire economic ramifications. Consequently, Egypt weathered large capital outflows and rising commodity prices.

Against this backdrop, Egypt is intent on intensifying its reform agenda to secure macroeconomic stability and achieve strong, sustainable and inclusive growth. To this end, the Central Bank of Egypt (CBE) moved to a durably flexible exchange rate regime, leaving the forces of supply and demand to determine the value of the EGP against other foreign currencies, while prioritizing the primary goal of achieving price stability, and building up sustainable, adequate levels of Foreign Exchange Reserves. To that end, the CBE will begin the process of gradually repealing Letter No. 49 of February 13th, 2022 that mandated the use of Letters of Credit for import finance, and the CBE will ensure the completion of removal by December 2022. This will serve as a catalyst for the rejuvenation of economic activity in the medium term. Additionally, the CBE will work towards building the foundation for a derivatives market to further deepen the foreign exchange market and enhance its liquidity.

Furthermore, in order to uphold the CBE's mandate of ensuring price stability over the medium term, the Monetary Policy Committee (MPC) has decided in its special meeting to raise the overnight deposit rate, the overnight lending rate and the rate of the main operation by 200 basis points to 13.25 percent, 14.25 percent, and 13.75 percent, respectively. The discount rate was also raised by 200 basis points to 13.75 percent.

Elevated global and domestic prices are expected to keep headline inflation above the MPC's preannounced target of 7 percent (± 2 percentage points) on average in 2022 Q4. The objective of raising policy rates is to anchor inflation expectations and

contain demand side pressures, higher broad money growth and second round effects of supply shocks.

To further anchor inflation expectations, the MPC will continue to announce inflation targets along the predetermined disinflation path that began in 2017, which was on track until the emergence of the recent global shocks. Achieving low and stable inflation over the medium term supports real incomes and sustains the achieved competitive gains of the Egyptian economy.

The CBE will continue to closely monitor all economic developments and will not hesitate to act in order to ensure price stability.

بالإشارة الى استفسارات البنوك الخاصة بتعليمات البنك المركزى الصادرة بالخطاب رقم 49 بتاريخ 2022/2/13 والبريد الالكتروني الصادر للبنوك بتاريخ 2022/ 2/ 21 والنسخة المحدثة في 2 / 3 / 2022 وفى 2022/5/11 وفى 2022/6/6، نورد فيما يلى نسخة محدثة من الاستفسارات والردود بتاريخ 27 أكتوبر 2022 :

الردود	الاستفسارات	
الشركات التابعة هي الشركات المصرية التابعة لشركات أجنبية بالخارج والتي تمثل نسبة مساهمه الشريك الاجنبى فيها أكثر من 50% سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة	مالالمقصود بفروع الشركات الاجنبية والشركات التابعة لها	1
	هل ينطبق الإستثناء على الشركات المملوكة بطريقة غير مباشرة لشركات أجنبية	
	الشركات التابعة للشركات الأجنبية هي شركة مساهمة مصرية تتضمن مساهمين غير مصريين (الاستفسار هو ما هي نسبة المساهم التي نعتبر بها الشركة تابعة لشركة أجنبية) .	
	قد تكون الشركة المستوردة كيانها القانونى شركة مساهمة مصرية و لكن مملوكة بشكل نهائى (ultimate beneficial owner) لكيان اجنبى هل يتم اعتبارها من الشركات الاجنبية ؟ برجاء التوضيح.	
يقتصر الاستثناء على تعاملات كل من فروع الشركات الأجنبية وكذا الشركات التابعة لشركات اجنبية في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموعاتها فقط	فيما يتعلق باستثناء فروع الشركات الأجنبية و الشركات التابعة لها، ما هو نطاق التطبيق في حال ان الشركة الام هي شركة اجنبية و الشركة التابعة مساهمة مصرية وما هو تصنيف تلك الشركات الأجنبية.	2
	تم استثناء الشركات الأجنبية في المنشور – برجاء التأكيد على ان المقصود العمليات الاستيرادية من أي من الموردين المعتمدين لديهم و ليس علي الشحنات الواردة من الشركات التابعة / الشركة الام فقط بالنسبة للشركات المستثناءة ، هل يوجد شرط بقصر الاستيراد من الشركة الأم فقط ام من أي مورد خارجي اخر .	
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	استثناء فروع الشركات الاجنبية والشركات التابعة: ايضاح مدى تطابق الاستثناء المشار اليه في حالة أن الشركات ذات الارتباط بشركات اجنبية نتيجة خضوعها لإدارة المجموعة الام بالخارج management control على الرغم من كونها مملوكة من المجموعه بنسبه ملكيه غير حاكمة " اقل من 51%"	3
إذا كانت الملكية أكثر من 50% فهي مستثناء من القرار	الشركات ذات الغرض الخاص والمنشأة خصيصا للاستيراد من المجموعه الام بالنيابة عن الشركات الاجنبية العاملة بالسوق المحلي علماً بأن تلك الشركات تكون خاضعة للسيطرة الفعلية من قبل الشركات الاجنبية.	4
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط	هل الشركات التابعة تشمل وكلاء الشركات الأجنبية من الشركات المصرية؟	5
	هل الوكلاء المعتمدين للشركات مثل " وكلاء السيارات " تعتبر من الشركات المستثناءة .	
في ضوء ان المستندات باسم الشركة الأجنبية وان الاستيراد في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموعاتها فقط ففي هذه الحالة تندرج العملية الاستيرادية في اطار الاستثناء الممنوح لفروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لشركات اجنبية والسماح بتنفيذها من خلال مستندات التحصيل	هل يتم إستثناء الشركات الأجنبية التي تقوم بالإستيراد عن طريق شركات تخليص جمركي أو وسطاء ، حيث تكون المستندات باسم الشركة الأجنبية ولكن يقوم الوسيط باستخدام البطاقة الإستيرادية لإستخراج نموذج 4.	6
الاستثناء خاص بالشركات التابعة وهي الشركات المصرية التابعة لشركات أجنبية بالخارج والتي تمثل نسبة مساهمه الشريك الاجنبى فيها اكثر من 50% سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وان الاستيراد في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الام ومجموعاتها فقط	فى حاله وجود شركه تجاريه شقيقه و/ أو الشركه الام والتي تقوم بالاستيراد من أكثر من دوله وتقوم بتحويل المستندات للشركات التابعه لها فى عدة دول هل سيتم المطالبه بفتح أعمدات للشركه الشقيقه فى الخارج أو للشركه الأم .	7
- اي استيراد أو شراء للسوق المحلي من المناطق الحرة سواء بالجم أو العملات الاجنبية يكون من خلال اعتمادات مستندية. - اما تعاملات المناطق الحرة الخارجية فتتم وفقا للمعتاد قبل صدور القرار.	في حالة قيام شركات المناطق الحرة بالاستيراد لصالحها (استيراد من خارج مصر) هل تطبق هذه التعليمات في مثل هذه الحالة؟	8
	فيما يخص العمليات الاستيرادية للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة والتي تتم من خلال تحويلات مباشرة ولا تتطلب اصدار نموذج (4) ، فهل يتم تنفيذها بشكل معتاد ام ان ذلك يتطلب أيضا التنفيذ من خلال اعتمادات مستندية	
	ماذا عن شركات المناطق الحرة التي لا تحتاج الى إعتما د نموذج 4 هل يتم اجراء دفعات مقدمه لها؟	
	ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلي بالعملة المحلية ؟	9
	ما هو موقف شركات المناطق الحرة بالنسبة للتعليمات فيما يخص تعاملاتها فيما بينها وبين الشركات في مصر من خلال عمليات الشراء / البيع من وإلى السوق المحلي بالعملات الاجنبية ؟	
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط .	في حاله وجود شركه شقيقه لشركه منطقه حره و تقوم بالاستيراد منها هل يتم التعامل أيضا باعتماد مستندي	10
يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط ، مع استثناء التجارة الحدودية .	هل يجوز الاستمرار في قبول مستندات التحصيل من الشركات ذات الطبيعة الخاصة أو التي لا تقوم بإصدار نموذج 4 (على سبيل المثال: شركات البترول / المناطق الاقتصادية الخاصة)؟	11
موافاة البنك المركزى بتفاصيل كل حالة على حدى	يوجد بضائع مكنسه بالموانئ (وخاصة الصين) ويتم الشحن تباعا نظرا لعدم وجود حاويات والمستندات سوف ترد بعد ميعاد التعليمات يتم اصدار نموذج 4 عليها	12

	الإستفسارات	الردود
13	في حالة قيام العميل بسداد دفعة مقدمة علي قوة مستندات تحصيل (Advance Payment) - جزئيا او كليا قبل اصدار القرار –ولكن البضاعة لم يتم شحنها ، أو سيتم الشحن بعد تاريخ القرار	إذا كانت الدفعة المقدمة بنسبة 100% قبل صدور القرار فيمكن استكمال العملية الاستيرادية من خلال مستندات التحصيل وفقا لطلب العميل (التنفيذ الفعلي إعتبارا من 2022/2/22) ، أما إذا كانت الدفعة المقدمة بسداد جزئي وقبل صدور القرار فيتم استكمال العملية الاستيرادية من خلال فتح اعتماد مستندي بالمبلغ المتبقي وتكون المستندات بكامل القيمة (مثال : تم سداد 20% دفعه مقدمة ، يتم فتح اعتماد مستندى ب 80% و على ان ترد مستندات الشحن بكامل قيمة العملية الاستيرادية)
	في حالة ان العميل قد قام بتحويل جزء مقدم من مبلغ الفاتورة بناءا علي شروط التعاقد والدفع وقام بتحويل أجزاء من قيمة نفس الفاتورة علي دفعات ولم يتم الشحن حتى تاريخ التعليمات، هل سيتم قبول تداول مستندات التحصيل ؟	
	يوجد عمليات طرفنا قام العملاء فيها بسداد دفعة مقدمة جزئية قبل 13/2/2022 ويطلب العملاء إستكمال سداد باقى الدفعة المقدمة (باقى قيمة الفاتورة المبدئية) طبقا لشروط الفاتورة المبدئية وذلك قبل ورود مستندات الشحن ، هل يتم الاستجابة لطلب العميل ؟	
	ماذا عن تحويلات الدفعة المقدمة الصادرة من عملاء البنك قبل صدور القرار هل يتم التعامل عليها كجزء من قيمة الاعتماد عند قيام العميل بفتح الاعتماد المستندي؟	
	هل يوجد فترة سماح لتوفيق الأوضاع و بالأخص للعملاء السابق تحويلهم لدفعات مقدمه نظير العملية الاستيرادية .	
14	ما هو وضع العمليات التي ستتم بداية من 14 فبراير حتى 1 مارس وسيتم شحنها بعد 13 فبراير	التنفيذ الفعلي إعتبارا من 2022/2/22 لاستيعاب الشحنات التي تم التجهيز لها قبل صدور هذا القرار
15	هل يتم إيقاف التحويلات الخارجية كدفعات مقدمه لعمليات استيراديه .	يتم تنفيذ العمليات الاستيرادية من خلال الاعتمادات المستندية وتحويل الدفعات المقدمة وفقا وسابقة اعمال ونمط تعامل العميل قبل صدور القرار .
16	في حالة طلب العملاء تحويل دفعات مقدمة مع التعهد بفتح اعتمادات لاحقا – هل يعتبر متماشي مع التعليمات الصادرة ام لا هل يمكن تنفيذ دفعات مقدمة - على إتمادات مستنديه سيتم فتحها – لاحقا .	
17	هل مسموح فتح Standby LC هل يتم قبول مستندات الشحن في حاله منح العميل تسهيل Standby LCs والتعامل بها؟ هل نقبل اصدار SBLCs ، مع ملاحظة ان العميل يستخدم هذه الأداة لتجنب فتح العديد من الاعتمادات ومن ثم استخدام مستندات التحصيل بعد ذلك؟ في حاله وجود standby LCs مغطى بالكامل 100 % يضمن مستندات شحن اجله غير معززه هل يتم استثناء هذا العميل في اعتماد نموذج 4 على قوة مستندات شحن وارده من العميل؟	موافاة البنك المركزى بتفاصيل كل حالة على حدى
18	هل ينطبق القرار على الشركات التي تستورد بنظام السماح المؤقت . حالات الافراج والسماح المؤقت لعملاء التصدير وخاصة مصدري الملابس الجاهزة لاستيرادهم العديد من المكونات الصغيرة تمهيدا لتصديرها كمنتج نهائي. ما هو تصنيف وطريقة تعامل شركات إعادة التصدير والسماح المؤقت، حيث لامتثلزم العملية الإستيرادية الإفراج الجمركي أو إصدار نموذج 4 في حالة الافراج بنظام السماح المؤقت حيث ان العميل يقوم بالاستيراد من خلال مستندات التحصيل وذلك لقيام العميل بعمليات تصنيعية كقيمة مضافة علي البضاعة المستوردة وذلك لإعادة تصديرها مرة اخري حيث لا يوجد افراج نهائي في مثل هذه الحالة ، هل سيتم قبول تداول مستندات التحصيل ؟	مستثناء ويتم قبول مستندات الشحن
19	بشان المصدرين و عمليات الاستيراد للخامات المطلوبة ، هل يجوز اعفاء المصدر من شرط الاعتماد المستندى استيراد؟ حيث في كثير من الاحيان يتم التعاقد على تلك الخامات من خلال عملاء المصدر كما ان تكلفة الاعتمادات الاستيرادية و التداول سيتم تحميلها على عملائنا حيث انه طلب محلى و لم يتم طلبه من مورد الخامات مما يؤثر على هامش الربح الضئيل بالفعل من عمليات التصدير و المصدر ليس لديهم cost passing ability نظرا للمنافسة في السوق العالمي كما ان عقود التصدير غالبا لمدة طويلة نسبيا و اسعار ثابتة.	مستثناء في حالة السماح المؤقت ويتم قبول مستندات الشحن
20	هل يتم معاملة مستندات التحصيل المعززة من البنك(avalized) علي انها مماثلة للاعتمادات المستندية ام مستندات تحصيل وخاصة و انها تحمل نفس طبيعة الالتزام بصفه عامه موقف مستندات الشحن المصدرة بنظام Avalized (كمبيالة مقبولة تصدر من بنك المصدر ترسل لبنك المستورد وقبولها يعنى قبول التمويل وقبول المستندات القادمة من الخارج)	لا يتم معاملة مستندات التحصيل ال(avalized) معامله الاعتمادات المستنديه ويتم التعامل فقط من خلال فتح الاعتمادات المستنديه
21	هل مستثني من القرار الصادر في 13 فبراير 2022 الجهات الحكومية ماهو موقف الشركات الحكومية والجهات السيادية والشركات و الجهات التابعة لها ، خاصة في حالة الدفع المقدم والتي تشمل على سبيل المثال المشروعات القومية مثل تكافل وكرامة، مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة والمدن الجديدة	يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط
22	هل يتم إستثناء الجهات السيادية والشركات التابعة التى لا تقوم باستخراج نموذج 4 حيث يتم الإفراج الجمركي بدون الحاجة لنموذج 4. في حالات قيام العميل بالاستيراد لصالح الجهات السيادية والتي بدورها لا تقوم بإصدار نموذج 4 ، فهل سيتم تنفيذ طلب التحويل بدون اصدار اعتماد مستندي ؟	موافاة البنك المركزى بتفاصيل كل حالة على حدى
23	في حالات الاستيراد لخطوط الإنتاج وقطع الغيار وما شابه وذلك للاستخدام الخاص والافراج باستخدام نموذج 6 وحيث لا يتم الافراج عن البضاعة وبدون اعتماد نموذج 4 ، فهل سيتم تنفيذ طلب التحويل ؟	مستثناء في حدود قرار وزيرة التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بان يتم الافراج عن الاستيراد للاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار امريكي مرة واحدة كل ستة اشهر بينما الذى يزيد عن 25 ألف دولار امريكي يتم الافراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزى الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022.

	الاستفسارات	الردود
24	السلع الإلكترونية التي يتم تجميعها بجمهورية مصر العربية تتكون من جزء تصنييع محلي + المكون الأجنبي المستورد، يتم في الاغلب بمستندات التحصيل بموجب مبدأ الثقة في التعامل بين الطرفين.	مستثناه ويتم قبول مستندات الشحن
25	تم الإفادة من بعض العملاء بخصوص العمليات الاستيرادية المسجلة علي منظومة CARGO X غير مطالبين بفتح اعتمادات مستندية – فيرجاء الإفادة	مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022
26	بالإفادة نحو النقاط التالية لمنح العملاء تمويلات ائتمانية (اعتمادات مستنديه و اعاده تمويل) مغطاه 100% وفقا للتالي: 1. إمكانية حذف المستندات التالية من عميلة التمويل المغطاه : أ-طلب العميل ب-إقرار البنوك و إقرار الشركات المرتبطة موقع ممن له حق التوقيع عن الشركة ت-شهادة من المحاسب القانوني بالموقف الضريبي و التأميني ث-بطاقة ضريبية سارية ج-عقد الشركة وتعديلاته / صحيفة الشركات أو صحيفة الاستثمار (التأسيس ، التعديلات – بيان نسب المساهمين) ح-خطاب يفيد الاتي: عدد الموظفين ، مبيعات الشركة. اجمالي الأصول الثابتة. اجمالي الأصول المتداولة (خاص بإقرارات البنك المركزي) 2. عدم القيام باستعلام ائتماني و البيان الائتماني المجمع و I- Score للشركة و المساهمين.	
	فيما يخص التيسيرات المقترحة لدعم الشركات للتحول لاستخدام الاعتمادات المستندية ضمن حدود وتسهيلات ائتمانية مقررّة من البنوك، فيرجاء التكرم بالتوضيح عما اذا كان من الممكن الموافقة على تقديم تلك التسهيلات اعتمادا على دراسه سلوك العملاء مع مورديهم خلال التعاملات التي تمت مع مصرفنا و قبل استكمال بعض الاركان الخاصة بالمنح الائتماني ومنها" الاستعلام الميداني و الحصول على جزء من المستندات (تفويض الاستعلام ، نموذج الاطراف المرتبطة ، تقديم اصل سجل تجاري حديث يوضح من له حق الاقتراض و الرهن ،..... الخ). ومدى اتساق ذلك او تعارضه مع ضوابط منح الائتمان الواردة بدليل التعليمات الرقابية الخاصة فيما يخص دراسة طلبات العملاء للحصول على تلك التسهيلات بغرض فتح اعتمادات مستنديه بدون غطاء نقدي و/ أو بغطاء نقدي جزئي.	
	هل يستلزم الحصول على المستندات المطلوبة قبل منح التمويل مثل إقرار البنوك وإقرار الشركات المرتبطة في حالة فتح الاعتمادات المستندية المغطاه بالكامل؟	يتم إستخدام برنامج ضمان المخاطر مع شركة ضمان مخاطر الائتمان طبقا لخطاب السيد الأستاذ نائب المحافظ رقم 55 بتاريخ 20 فبراير 2022 في حالة عدم تمتع العميل بتسهيلات ائتمانية على مستوى القطاع المصرفي
	يقترح اصدار إجراءات خاصة بتسهيل منح العملاء حدود بالاعتمادات المستندية تتوافق مع الطبيعة الخاصة بصغار التجار وبما يضمن كذلك حقوق البنوك في حال اخلال التجار بالتزاماتهم حال ان يكون الاعتماد المستندي غير مغطى من حيث تسهيل الإجراءات لصغار المستوردين.	
	بالنسبة لمستندات التحصيل "بدون التزام على البنك" فسيتم فتح اعتمادات مستندية بدلاً منها وفقاً للتعليمات ، والسؤال هنا هل ستكون هناك اجراءات مبسطة عن الاحوال العادية في ضوء زيادة عدد عملاء الائتمان الجدد بشكل كبير نتيجة استبدال مستندات التحصيل باعتمادات على سبيل المثال : -هل يتم الالتزام بعمل استعلام كامل بزيارة ميدانية أم الاكتفاء ببيان مجمع وايسكور وبروتستو وافلاس "وبخاصة في الفترة الاولى عند المنح" وفي حال ما اذا كانت نتائج البيان المجمع سلبية مثل كون العميل متوقف عن السداد طرف احد بنوك التعامل او اعدام ... هل يوجد حظر او مخالفة حال منحه حد اعتمادات . -اجراءات الاقرار عن الاطراف المرتبطة والتي تتطلب العديد من المستندات مثل "السجل التجارى – صحيفة الشركات - عقد التأسيس – بيانات مالية – بطاقات الرقم القومي لاعضاء مجلس الادارة و المساهمين فوق 10% والشركاء المتضامنين". -هل الاعتماد المستندى المغطى بالكامل فى حساب الغطاء النقدي (وليس المضمن بودائع أو أى ضمانة نقدية اخرى) سيتم الاقرار عنه. -هل سيتم معاملة الاعتماد المغطى نقدا بالكامل بذات العملة كالاعتماد المغطى بالكامل (بالاضافة الى مارج) ولكن بالجنيه المصري.	
	بالإشارة إلى التعليمات : * كيف سيتم تحديد درجة الجدارة الائتمانية (ORR) واحتساب المخصصات المطلوبة، هل سيتم ذلك بناء على تعليمات محددة من جانب البنك المركزي أم يتم تحديدها وفقاً لقرار البنك؟ * بالنسبة للاقرارات الشهريه المطلوبه من البنك المركزي المصري و شركه I-Score بخصوص العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية، هل ستكون هناك معاملة استثنائية لهؤلاء العملاء أم سيتم الاقرار عنهم في ضوء الإجراءات المعتادة حيث أنه قد توجد صعوبة في بعض الحالات لضرورة استيفاء مستندات معينة من العملاء (على سبيل المثال: إقرار الأطراف المرتبطة ، اقرار تعامل مع البنوك / مستندات تحقيق الشخصية للمساهمين / الخ) وهو ما قد يتعارض مع مفهوم أن يتم فتح الاعتمادات دون مطالبة العميل بتقديم أي مستندات بخلاف مستندات العملية التجارية	
	هل الاعتماد فى حاله تغطيته بالكامل سيتم منح فائده على مبلغ التامين؟	قرار يخص كل بنك
	في حالة ورود مستندات تحصيل بتاريخ شحن لاحق للمنشور – هل يتم رفض المستندات و اعادتها للبنك المراسل مع الإفادة إن كان هناك فترة لتصحیح الأوضاع علما بأنه هناك بعض الشحنات المتعاقده عليها وفقاً لجداول شحن محددة سابقاً فضلاً عن اختلاف التوقيت بيننا وبعض الدول بالإضافة الي ان بعض العملاء جاري اخطارهم بالقرار	
	موقف ما تم شحنه/ ترتيب شحنه بعد صدور القراراو بضاعة بالموانئ تم الاتفاق عليها	إذا تم الشحن قبل 22 فبراير 2022 يتم قبول المستندات وتنفيذ العملية الاستيرادية من خلال مستندات تحصيل.
	ماذا عن عند ورود مستند تحصيل بتاريخ شحن بعد صدور القرار هل يتم ردها للخارج مرة أخرى وذكر انها طبقاً لتعليمات البنك المركزي تم ردها؟	
	هل أى مستندات تحصيل ترد للبنك وتاريخ الشحن الظاهر ببوليصة الشحن يتعدى تاريخ صدور القرار سيتم إرجاعها فوراً للبنك مرسل المستندات؟	

	الاستفسارات	الردود
29	هل هناك سلعة محددة مستثناء من الغطاء النقدي	التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن لم يتم تغييرها ، والقرار فقط خاص بتعديل طبيعة العمليات الاستيرادية
	هل هناك تغيير في تعليمات الغطاءات النقدية	
30	هل يتم تطبيق عمولات فتح الاعتمادات علي العملاء السابق التعامل معهم من خلال مستندات تحصيل حيث أن مستندات التحصيل عملاتها متدنية جدا مقابل عمولات فتح الاعتمادات	تم توجيه البنوك نحو تخفيض كافة عمولات الاعتمادات المستندية التي سيتم فتحها بكافة البنوك لعملائها الذين لهم سابقة تعامل للاستيراد من خلال مستندات تحصيل فقط ومن ذات البنك لتكون بذات نسبة عمولة مستندات التحصيل التي كان يتم احتسابها لعملاء البنك
31	"الإفادة عن موقف التزام البنوك تجاه التعليمات الخاصة بوجوب تحصيل غطاء نقدي بنسبة 100% من العمليات الاستيرادية التي تتم بموجب اعتمادات مستندية تفتح لاستيراد سلع لحساب الشركات التجارية أو لحساب الجهات الحكومية (الصادرة بالتعليمات الدورية للبنك المركزي رقم الصادر 512 بتاريخ 21 ديسمبر 2015 وتعديلاته رقم صادر 31 بتاريخ 22 فبراير 2016)، والتي نصت على السلع المستثناء من تلك التعليمات منها استيراد السلع الغذائية الاساسيه و الادويه و الامصال ... الخ "	التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن لم يتم تغييرها ، والقرار فقط خاص بتعديل طبيعة العمليات الاستيرادية، ويتعين علي البنوك الالتزام بتلك التعليمات
32	في حالة العمليات الاستيرادية التي تتم تحت نظام الحسابات المفتوحة (Open Accounts) بين الشركات المصرية و فروعها الخارجية (شركات مصرية تملك فروع في دول اجنبية) هل يتم قبول العمل بمستندات التحصيل/تحويلات مباشرة (اسوة بالشركات الأجنبية التي تملك فروع/شركات تابعة داخل جمهورية مصر العربية) ام يتم العمل بالاعتمادات المستندية ؟ هل يجوز استثناء الشركات المملوكة لكيانات قانونية مؤسسه بالخارج من قبل اشخاص مصريين .	يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط
33	موقف التحويلات الغير تجارية مثل مصاريف الشحن / النولون ، التأمين ، البرمجيات (Software) علي سبيل المثال وليس الحصر	يتم تنفيذها من خلال تحويل مباشر
34	بالنسبة للتحويلات الخاصة بشراء البرامج Software هل يتم تنفيذها كتحويلات بدون متابعة تقديم مستندات نظراً لأنه يتم استلامها عن طريق الانترنت كالمتمتع حالياً أم يتم إيقاف تنفيذها (علماً بأنه لايمكن تنفيذها كاعتماد مستندي طبقاً لطبيعتها)؟	
35	هل يعتبر الشحن الجوي ضمن تعريف البريد السريع	الشحن الجوي ليس بالضرورة بريد سريع
36	ما المقصود بالشحنات الواردة بالبريد السريع وفقاً لما ورد بالبيان الصحفي لاتحاد بنوك مصر وهل يندرج الشحن الجوي تحت هذا البند؟	
37	هل يحق لشركة مصرية ذات مسئولية محدودة تم انشاءها بغرض استيراد لقاحات بيطرية لصالح شركة اجنبية مؤسسة في مصر ان تتعامل بموجب مستندات برسم التحصيل بدلا من الاعتماد المستندي وذلك حيث أن قانون الاستثمار لا يسمح للشركات المملوكة لأكثر من 51% مساهمة لغير مصريين من استخراج بطاقة استيرادية. وما هو موقف القرنيات البشرية من القرار؟	اللقاحات والأمصال والقرنيات البشرية مستثناء من القرار
38	بخصوص السلع المستثناء من القرار (وفقاً للبيان الصحفي الصادر من اتحاد بنوك مصر) - هل المواشي الحيه والدواجن الحيه مستثناء من القرار - هل الادويه البيطريه مستثناء من القرار وكذلك الكيماويات الخاصه بها - هل الكيماويات المتعلقة بالأنشطة الزراعية مستثناء من القرار - هل البذور الزراعيه مستثناء من القرار - هل الكاكاو مستثناء من القرار	المواشي الحية والدواجن الحية والادوية البيطرية والكيماويات الخاصة بها، مستثناء من القرار. أما بشأن الكيماويات المتعلقة بالأنشطة الزراعية والبذور الزراعيه والتقاوى فما يستخدم في العملية الزراعية يعد من مستلزمات الانتاج التي تم استثنائها من القرار وفقاً للمذكور باجابة السؤال رقم 50. اما فى حالة الكاكاو الخام يعد من المواد الخام التي تم استثنائها من القرار وفقاً للمذكور باجابة السؤال رقم 50
39	فى حالة الشراكة بين العملاء فى بوليصة شحن واحده لاستيراد خامات او مواد غذائية ويقوم كلا منهم بأعتماد الجزء الخاص به بسداد واعتماد نموذج 4 هل سيتم فتح اكثر من اعتماد مستندى ببوليصة شحن واحدة .	يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط
40	ما موقف التعاقدات السنويه مع الموردين بالخارج والتي تمت قبل صدور القرار والتي تتضمن حصه شهريه او ربع سنويه يتم تصدرها من المورد الخارجى عن طريق مستندات شحن بتسهيلات موردين سواء معززه أو غير معززه لعملاء محلين هل سيتم قبول المستندات للفترة الحاليه أو لنهايه التعاقد السنوى (مثال سابك و بروج) .	يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط

	الاستفسارات	الردود
41	ماهو موقف الشركات المستوردة (التجارية / الصناعية) ذات الهيكل القانوني (شركة مساهمة مصرية) و تمتلك عقود توزيع حصرية او (franchise agreement) لشركات اجنبية هل يمكن الاستمرار باستخدام التحصيل المستندى ؟	يتم التعامل من خلال اعتمادات مستندية فقط
42	ماهو المستند المعيارى فى حالة الاستيراد للشركات الدولية (MNC) هل الفاتورة التجارية ام بوليصة الشحن حيث انه من الممكن أن يكون المستفيد الشركة الام فى حين ان التصنيع من منشأ اخر ؟	تقتصر على أن يكون إسم المصدر بالمستندات (الشركة الأم او مجموعاتها فقط)
43	فيما يتعلق بالعمليات الاستيرادية المتخذة من خلال طرف ثالث عن طريق استخدام شركة تابعة لجهة خارجية للاستيراد هل سيتم تطبيق الاستثناء الخاص بالشركة الأجنبية علي تلك العمليات	اذا كان المستندات باسم الشركة الأم أو مجموعاتها فقط
44	فى حالة الاستيراد للاستخدام الخاص (نموذج 6) هل يتم استمرار الاستيراد عن طريق تحصيل مستندى ام يجب فتح اعتماد ؟	مستثناه في حدود قرار وزيرة التجارة والصناعة رقم 126 لسنة 2022 بان يتم الافراج عن الاستيراد للاستخدام الخاص حتى 25 ألف دولار امريكى مرة واحدة كل ستة اشهر بينما الذى يزيد عن 25 ألف دولار امريكى يتم الافراج عنه باستخدام نموذج 4 مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزى الصادرة برقم 49 في 13 فبراير 2022.
45	ما هو المطلوب فى عمليات استيرادية لجهات حكومية ممولة من الخارج(IFC / EBRD / AFREXM) مقابل ضمانة مخاطر ؟ او فى حالة وجود مصرفنا كوكيل محلى (Local Agent)	ليس هناك علاقة بين التمويل وآلية السداد
46	بخصوص التعليمات التي تنص على أن تقوم البنوك بتخفيض عمولات الاعتمادات المستندية لتكون مثل عمولات مستندات التحصيل، يرجى التكرم بتوضيح إذا كان المقصود بذلك هو عمولة الإصدار فقط حيث أن هناك مصاريف (وليس عمولات يحصلها البنك لنفسه) ترتبط بإصدار الاعتماد المستندي والتي تتضمن على سبيل المثال: مصروفات اصدار السويفت مصروفات البريد السريع ضريبة الدمغة النسبية رسوم التأمين الخاصة بإصدار وثيقة التأمين من خلال شركات التأمين على البضائع وهذه المصروفات يتم سدادها لجهات أخرى في إطار إصدار الاعتماد المستندي وفي حالة عدم سداد العميل لهذه المصروفات ليقوم البنك بدوره بسدادها فإن البنك سيتحمل هذه المصروفات نيابة عن العميل وهو ما سيكبد البنك تكلفة عالية جدًا. برجاء التكرم بتعزيز مفهومنا أن تعليمات المركزي تقتصر على عمولة الإصدار بخلاف مصاريف الإصدار التي تحصل عليها جهات أخرى	إجمالي العمولات لايتعدى ما هو كان مطبق لذات العميل بذات البنك على مستندات تحصيل
47	هل هناك جهة تحدد السلع التي يتم استيرادها ام لا	لا توجد
48	برجاء الإفادة هل هناك حدود للبريد السريع ؟	لا توجد
49	حالة قيام وكيل معتمد بمصر لشركة أجنبية بطلب استعاضة بضائع في اطار الضمانة الخاصة بالسلعة المستوردة من تلك الشركة الأجنبية هل يتم تطبيق القرار عليه ؟	مستثناه ويتم قبول مستندات الشحن
50	ماهى كافة الاستثناءات من القرار بخلاف المشار اليه بعاليه ؟	البضائع السابق شحنها قبل صدور هذا القرار فيتم السماح بالتعامل معها من خلال مستندات التحصيل بناءً على طلب العميل. فروع الشركات الأجنبية وكذا الشركات التابعة لشركات أجنبية في نطاق عمليات الاستيراد من الشركة الأم ومجموعاتها فقط. الشحنات الواردة بالبريد السريع. الشحنات حتى مبلغ 500000 دولار أمريكي(خمسمائة ألف دولار امريكى) أو ما يعادلها بالعملات الأخرى. الأدوية والأمصال والكيمويات الخاصة بها والقرنبيات البشرية ، والمستلزمات الطبية و مستلزمات انتاج خاصة بالمستلزمات الطبية ، ومستلزمات معامل التحاليل الطبية. السلع الغذائية الآتية (الشاي – اللحوم – الدواجن – الأسماك – القمح – الزيت – لبن البودرة – لبن الأطفال – الفول – العدس – الزبدة – الذرة - الأرز). مستلزمات الإنتاج والمواد الخام